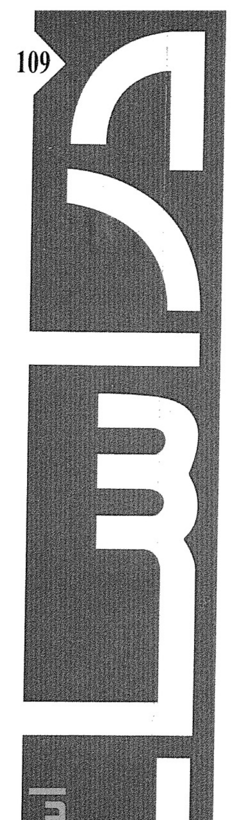


عمر أحمد علي

جدار الفصل في فلسطين

فكرته و مراحله - آثاره - وضعه القانوني



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

جدار الفصل في فلسطين

فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

جدار الفصل في فلسطين

فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني

عمر أحمد علي

العدد 109

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2005
ISSN 1682-1203
ISBN 9948-00-712-3

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +
فاكس: 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com
website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

المحتويات

مقدمة

شرعت الحكومة الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 2002 ببناء جدار يهدف إلى الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمتد على نحو 752 كيلومتراً داخل أراضي الضفة الغربية ويوازي الخط الأخضر. ورغم تبريرات إسرائيل الأمنية لخطة بناء الجدار، فإن نتائج إنجاز مراحل عديدة من بنائه أوضحت أن الأهداف الإسرائيلية قائمة على تصورات استراتيجية تحسم بالأمر الواقع الوضع الذي ترتئيه لنفسها حلاً لمشكلتها مع الفلسطينيين، وهو حل أحادي الجانب قائم على ضم أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية بما تحويه من مصادر طبيعية، وبما يستتبعه من آثار سلبية سياسية واجتماعية ومعاناة اقتصادية تفوق قدرة المجتمع الفلسطيني على تحمل تبعاته.

وقد جاءت هذه الدراسة للبحث في مخاطر وانعكاسات ما تقدم تعريفاً وتحليلاً وتفصيلاً؛ وذلك بتقديم دراسة أكاديمية عامة لهذه القضية الحيوية في الوقت الراهن لها تأثيراتها المهمة في المستقبل. حيث ستعرض في المحور الأول فكرة جدار الفصل وجذورها، وكيفية تبني هذه الفكرة وتنفيذها على أرض الواقع عبر مراحل عديدة، تم إنجاز كثير منها، ومازال العمل جارياً على استكمالها. ويتناول المحور الثاني انعكاسات بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية وأبنائها، من نواح ثلاث: سياسية حيث توضح ما تنطوي عليه التصورات الإسرائيلية التي تفرض بالفعل واقعاً سياسياً يصعب تجاوزه، واقتصادية حيث تولد الخطة الإسرائيلية ضغوطاً وأعباء

تثقل كاهل الفلسطينيين وتجعلهم يفتقرون لسبل العيش الأساسية، واجتماعية حيث سيؤدي الجدار إلى عزل عشرات الآلاف من الفلسطينيين ومنع تواصلهم جغرافياً وديمغرافياً، وإلى تقطيع الأواصر الاجتماعية التي عرف عن المجتمع الفلسطيني تمسكه بها. أما المحور الثالث فيدرس مدى قانونية تشييد جدار الفصل وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر إسرائيل أحد الأطراف الموقعة عليها. وأخيراً تتضمن الخاتمة أهم استنتاجات الدراسة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصادر جديدة احتوت معلومات متعلقة بموضوع جدار الفصل، بالإضافة إلى الاعتماد على تحليل هذه المعلومات وتطورات الأحداث المتعلقة بالموضوع والتي مازالت تفاعلاتها قائمة.

فكرة جدار الفصل ومراحل بنائه

حظيت فكرة إقامة جدار الفصل داخل الضفة الغربية وليس على الخط الأخضر بتأييد كبير من قبل الغالبية العظمى من القوى السياسية والمجتمع الإسرائيلي على حد سواء، ويرجع هذا التأييد إلى أسباب عديدة، منها الأمني، لكن أهمها الاقتناع بأن إقامة جدار فصل سوف تخدم مصالح إسرائيل الاستراتيجية بدرجة كبيرة؛ إذ سيصادر بموجبه ما يقارب نصف أراضي الضفة الغربية، وتسيطر إسرائيل كنتيجة له على أحواض المياه الجوفية ذات القيمة الاستراتيجية، وتضم الغالبية العظمى من مستوطنات الضفة الغربية، وتقسم عشرات المدن والقرى الفلسطينية، وتعزلها في

كانتونات غير متواصلة، تمهيداً لطرد نحو 200,000 فلسطيني من بيوتهم وممتلكاتهم، إضافة إلى إقامة جدار حول مدينة القدس لعزلها عن محيطها الفلسطيني وتهويدها.[1]

ويعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين "الأب الروحي" لفكرة جدار الفصل، وذلك كما أطلق عليه كاتب في مجلة **فورين أفيرز** الأمريكية؛[2] فقد كان شعار «نحن هنا، وهم هناك» الذي أطلقه رابين في حملته الانتخابية عام 1992 سبباً رئيسياً في فوز حزب العمل وتوليه رئاسة الحكومة.[3] وفي بداية عام 1995 أسس رابين لجنة وزارية برئاسة وزير الشرطة موشيه شاحال، عرفت باسم "لجنة شاحال"، لمناقشة كيفية بناء حاجز أمني يفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين.[4] وتم اقتراح خطة تقضي بالعودة إلى حدود عام 1967 دون الانسحاب من القدس أو غور الأردن، وإنشاء حزام أمني يفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكن لأسباب سياسية تقرر عدم إنشاء جدار أمني على طول الحزام إلا في ثلاثة مقاطع فقط، حيث توجد مراكز سكانية فلسطينية مأهولة تقع مقابل المراكز السكانية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر، كما هي الحال في قلقيلية وجنين والقدس.[5] ولكن الخطة والمناقشات التي دارت حولها انتهت مع اغتيال رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

ولم يهتم رئيسا الوزراء اللذان خلفاه (شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو) بهذه الفكرة في ذلك الوقت لسببين مختلفين، فقد رأى بيريز أن مشروعه "الشرق الأوسط الجديد" يقوم على الاقتصاد أولاً، وهو ما يحتاج إلى الاندماج والتكامل وليس الانفصال. أما نتنياهو فقد كان ائتلافه الحكومي

يعتمد على دعم المستوطنين، ومن ثم لم ينشأ خلق معارضة له داخل هذا الائتلاف، خاصة وأن مسار الجدار لم يكن واضحاً تماماً من حيث خدمته لأغراض المستوطنين من عدمها.[6]

إلا أن فكرة الفصل تم إحياؤها مرة أخرى عندما جاء إيهود باراك إلى السلطة عام 1999. فبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/ سبتمبر 2000 حث حاييم رامون وهو من أبرز شخصيات حزب العمل باراك على تنفيذ فكرة جدار الفصل عملاً بمقولة "الجدران الجيدة تصنع جيراناً جيدين". وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 وافق باراك على بناء حاجز في الضفة الغربية لمنع مرور السيارات يمتد بصورة أولية من جنين إلى اللطرون.[7] كما كلف باراك نائب وزير الدفاع أفرايم سنيه بإعداد ورقة عمل ووضع تصور لخطة الفصل. وقد تم اقتراح إنشاء ما بين 6 و7 معابر تحت إشراف سلطة خاصة لمرور البضائع والمركبات والمشاة بالإضافة إلى إقامة مشروعات مشتركة على جانبي الحدود مع فصل شبكة البنية التحتية خصوصاً الماء والكهرباء.[8]

ولكن خطط باراك لم تنضج حتى ذلك الوقت بشكل واضح، ولم يتح له الوقت الكافي لتنفيذها. كما كانت هناك مخاوف اقتصادية كبيرة لدى الرأي العام الإسرائيلي نظراً لتكلفة المشروع المقدرة بحوالي 1.6 مليار دولار. وكانت هناك معارضة شرسة من قبل المستوطنين الذين رأوا في الجدار بأنه سيفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل مما يتسبب بعزلهم جغرافياً وسياسياً عن إسرائيل.[9]

عندما فاز أرئيل شارون برئاسة الوزراء عام 2001 اعتمد نسخة معدلة وموسعة من خطة باراك. وقد سعى منذ البداية لكسب دعم المستوطنين وتبديد مخاوفهم؛ فقد أكد أن المرحلة الأولى من بناء الجدار في المنطقة الشمالية الغربية من الضفة سوف تشمل المستوطنات بحيث يتم ضمها بما تسيطر عليه.[10] وقد تضمنت خطة شارون ضم ما يتراوح ما بين 91٪ و99٪ من المستوطنين مع انتهاء الجدار، بحيث تصبح معظم المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية.[11] وقد أكدت الدراسة التي أشرنا إليها سابقاً والمنشورة في مجلة **فورين أفيرز** أن سيناريو استكمال الجدار سيؤدي إلى ضم 98٪ من مستوطني الضفة الغربية إلى إسرائيل،[12] وذلك يشمل مستوطنتين كبريين وهما مستوطنة آرييل - أو كما تعرف بمدينة آرييل لضخامتها - ومستوطنة كادوميم. ولعل هناك تطوراً في موقف المستوطنين، فقد «كانوا أكبر المعارضين لفكرة بناء الجدار، لكنهم أضحوا أكثر الداعمين له بعد أن تم اعتماد المسار الذي يسلكه».[13]

كما قدمت مقترحات عديدة في عهد شارون من قبل جهات أمنية إسرائيلية كان أهمها إقامة منطقة عازلة تمتد على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية تعتبر منطقة عسكرية مغلقة، ويمنع فيها الفلسطينيون من التحرك ليلاً مع ضرورة حصولهم على تصاريح خاصة للتحرك نهاراً بين مدينة وأخرى. كما أقر المجلس الأمني المصغر في حكومة شارون خطة خاصة سميت خطة "غلاف القدس" (Jerusalem Envelope)، وهدفها المعلن منع الفلسطينيين من الدخول إلى القدس لتنفيذ عمليات. وتقضي هذه الخطة بإقامة حزامين أمنيين؛ الأول حول القدس الكبرى ويشمل

الكثير من القنوات والخنادق ومناطق المراقبة والمواقع العسكرية، والثاني داخل مدينة القدس يحول بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية.[14]

وفي نيسان/ إبريل 2002 أقرت حكومة شارون بالفعل خطة نصت على بناء جدار داخل الأراضي الفلسطينية، بحيث يحيط بالضفة الغربية ومنطقة القدس. ويشمل بناء الجدار الأسمنتي بناء سياج إلكتروني وخنادق وقنوات واستخدام كاميرات ووسائل استشعار إلكترونية وأبراج للمراقبة وأبراج للقناصة، وطرق معبدة على جانبي الجدار لتسيير دوريات أمنية. ويفترض أن يكتمل بناء الجدار في صيف 2005.[15]

الجدير بالذكر أن شارون كان يرفض في السابق أية خطوات أحادية الجانب بدعوى أنها ستعتبر تشجيعاً للفلسطينيين على العنف والإرهاب، وبدعوى أنهم سيعتقدون حينها أن ما لم يستطيعوا انتزاعه بالمفاوضات استطاعوا الحصول عليه بالانتفاضة والقوة. أما ما دعاه إلى تغيير مواقفه في هذه المرحلة فكان منها سبب مهم يتعلق بتصاعد المخاوف من الخطر الديمغرافي الناجم عن زيادة نسبة الفلسطينيين بالقياس للإسرائيليين. وبالنظر لتعذر تمرير حلول من نوع "الترانسفير"، فإن الحل الوحيد بالنسبة للإسرائيليين، لتلافي خطر تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية – إذا تشكلت من كل فلسطين وضمت كل السكان المقيمين فيها – أو ربما إلى دولة الأغلبية العربية، إنما يتمثل بالانفصال عن الفلسطينيين، وهو ما بات يشكل إجماعاً لدى مختلف أطراف الطيف السياسي الإسرائيلي.[16] والتباين بين هذه التيارات لا يكمن في جوهر الفكرة وإنما في قضايا تفصيلية مثل كيفية الفصل، ومسار جدار الفصل، ومساحة الأراضي التي ستتخلى عنها إسرائيل، والمستوطنات المفترض إخلاؤها أو ضمها.[17]

مراحل بناء الجدار

بعد إقرار خطة بناء الجدار رسمياً، باشرت الحكومة الإسرائيلية بعد شهرين فقط، أي في حزيران/ يونيو 2002 بالبدء بتنفيذ هذه الخطة على مراحل عديدة، حيث تضمنت المرحلة الأولى التي أطلق عليها المرحلة (أ) بناء جدار داخل الضفة الغربية مواز للخط الأخضر ابتداء من قرية سالم شمال جنين إلى القناة جنوب قلقيلية. كما أقر بناء 22 كم حول القدس الشرقية المحتلة. وفي كانون الثاني/ يناير 2003 صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على المرحلة الثانية (ب) التي تمتد على مسافة 45 كم، من قرية سالم أيضاً شمال جنين إلى قرية فقوعة.[18]

وفي آذار/ مارس 2003 تم الكشف عن المرحلتين التاليتين الثالثة والرابعة (ج) و(د) من الجدار، وهما تمثلان تحولاً جوهرياً يختلف عن المرحلتين السابقتين؛ ففي حين أن المرحلتين الأولى والثانية تم بناء الجدار فيهما داخل الضفة الغربية على عمق 6 كم بعيداً عن الخط الأخضر فإن المرحلة الثالثة يصل الجدار فيها إلى منتصف الضفة الغربية لتشمل المساحات المصادرة المستوطنتين الكبريين آرييل وكادوميم، أما المرحلة الرابعة فتقضم أجزاء كبيرة من محافظتي بيت لحم والخليل جنوباً.[19]

وهناك مرحلة خامسة (هـ) سوف تطوق الضفة الغربية شرقاً، حيث سيمتد جدار آخر على طول وادي الأردن، ويستهدف الاستيلاء على الأراضي الخصبة من الضفة الغربية وإحاطتها بالكامل بالجدار. وسوف يعزل هذا الجدار أكثر من 20 قرية. وقد أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية بأن هذا الجزء من الجدار سوف يستكمل بنهاية عام 2004.[20]

وسوف تؤدي المرحلة الخامسة من الجدار إلى استكمال تطويق الضفة الغربية بالكامل بحيث تقسم فعلياً إلى ثلاثة كانتونات منفصلة؛ وهي على التوالي مناطق نابلس وجنين شمالاً (في المراحل أ وب وج)، ورام وسلفيت في الوسط (في المرحلة د). أما أريحا فسوف تحاط بجدران إضافية بحيث تصبح عبارة عن جيب معزول بعد إتمام المرحلة الخامسة (هـ).[21]

وبالنسبة للقدس الشرقية فهي تواجه أسوأ وضع حيث تم في جزء من المرحلة الأولى وضع المناطق والقرى المجاورة لها في جيتوهات معزولة ضمن نطاق منطقة القدس الكبرى التي تسيطر عليها إسرائيل. ومع انتهاء بناء الجدار سوف يتم ابتلاع أكثر من 90٪ من القدس الشرقية وضمها واقعياً إلى إسرائيل.[22]

الجدير بالذكر أن هذه الخطة ذات المراحل المتعددة خضعت ومازالت تخضع للتعديل المستمر بما يخدم المصالح الإسرائيلية، فقد كان مقرراً في بداية المشروع أن يبلغ طول الجدار الإجمالي نحو 350 كم، ولكن تم إقرار تمديد طوله حتى الآن ليصل إلى 752 كم، علماً بأن طول الخط الأخضر يبلغ 200 كم. لذلك فهذا الجدار لن يمتد طولياً بشكل مباشر بل سيتعرج كثيراً ويطوق بعض المناطق بالكامل، ليخلق نحو 22 منطقة معزولة ومحاطة بالجدار. وأحد الأمثلة على ذلك مدينة قلقيلية التي يعيش فيها 42 ألف شخص، والتي تعتبر إحدى أكبر البلديات الفلسطينية ويعتمد عليها في الخدمات الصحية والتعليمية 32 قرية قريبة منها تضم 90 ألف شخص. هذه المدينة تم تطويقها بشكل كامل بالجدار والحواجز، وهناك الآن مدخل رئيسي واحد للسكان والبضائع، ومدخلان زراعيان، ولا تصدر إسرائيل أذونات للدخول إلا لعدد قليل من الناس وفي أوقات محدودة.[23]

انعكاسات جدار الفصل على الفلسطينيين

الآثار السياسية

إن فكرة بناء الجدار هي نتيجة لسياسة وخطة إسرائيلية بعيدة المدى للفصل الأحادي الجانب،[24] تحدد إسرائيل معالمه على أرض الواقع، وهي فكرة لم تأت من فراغ ولا هي وليدة الحالة الأمنية فقط كما تدعي إسرائيل بأن «الجدار الأمني هدفه حماية الإسرائيليين من موجة الإرهاب الذي مصدره الضفة الغربية. وهذا الأسلوب الوقائي يتم تنفيذه لإغلاق المنافذ التي يعبر منها الإرهابيون والقنابل والذخيرة إلى داخل إسرائيل».[25] فعملياً تم بناء الجدار ليس على الخط الأخضر مباشرة أو داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 إذا كان الهدف أمنياً، وإنما داخل أراضي الضفة الغربية بموازاة الخط الأخضر. وقد ذكر تقرير صادر في كانون الأول/ ديسمبر 2003 أن «9٪ فقط من إجمالي طول الجدار ستقع مباشرة على الخط الأخضر، فيما الـ 91٪ المتبقية تقع داخل الضفة الغربية».[26]

إن موقع الجدار (يصل في بعض أجزائه إلى عمق 6 كم داخل الضفة الغربية) وطوله (حسب ما هو مخطط حالياً 752 كم)، يوضحان أن الهدف ليس أمنياً فقط، وإنما هو أيضاً لمصادرة الأرض وتهجير الفلسطينيين – من خلال حرمانهم من سبل العيش الأساسية – وإعادة ترسيم الحدود بالأمر الواقع.

إن سياسة إعادة ترسيم الحدود التي تنفذها إسرائيل عبر هذا المشروع تهدف إلى تجاوز الحديث عن حدود عام 1967 في أي مفاوضات مستقبلية

مع الفلسطينيين. وقد تحدث شارون في مناسبات عديدة عن "تصحيح الحدود"، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2002 مثلاً قال في مؤتمر صحفي في هرتزيليا إن إسرائيل تحتاج إلى التخلي عن نصف الضفة الغربية من أجل تواصل إسرائيل ديمغرافياً وذلك بضم النصف الآخر المتبقي الذي يشمل المستوطنات. وفي خطابه أمام الكنيست في أيار/ مايو 2003 أكد أن «إسرائيل لا تستطيع إبقاء 3 إلى 5 ملايين فلسطيني تحت الاحتلال إلى الأبد»، وفي حين فهم كلامه في الصحافة العالمية على أنه اعتدال واستعداد للتنازل، إلا أن خطة ومسار الجدار وتنفيذها أوضحت أن المقصود ليس الانسحاب وإنما ضم نصف الضفة الغربية. [27]

إن سياسة الفصل من جانب واحد في الضفة الغربية ينطوي عليها فرض إسرائيل للرؤية الخاصة بها لعملية السلام وتجاوز جميع الرؤى الدولية لمشاريع التسوية المتعاقبة بدءاً من مؤتمر مدريد عام 1991 مروراً باتفاق أوسلو عام 1993 وحتى خريطة الطريق التي ضمنت تنفيذها اللجنة الرباعية التي تضم جهات دولية كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وروسيا والأمم المتحدة. فإذا كانت ضمانات مثل هذه الجهات والدول قد تم تجاوزها ببناء الجدار، فما الذي يمكن أن تعول عليه السلطة الفلسطينية من أجل تنفيذ اتفاقاتها مع إسرائيل، ومنع الأخيرة من تجاوز ما تم الاتفاق عليه؟

إن أهم ما تنطوي عليه سياسة الفصل وفرضها بالأمر الواقع من خلال بناء الجدار وضم نحو نصف الضفة الغربية هو تأسيسه لواقع سياسي لا يمكن تجاهله من قبل أي حكومة إسرائيلية في المستقبل، حيث حقق جدار

الفصل لإسرائيل تجاوز معظم قضايا المرحلة النهائية من مفاوضات السلام كالمستوطنات التي سيتم ضم معظمها، والقدس الشرقية التي ستضم إسرائيل نحو 90٪ منها وستعزلها نهائياً عن بقية الضفة الغربية، والمياه التي ضمن لها الجدار ضم المناطق التي تختزن الأحواض الرئيسية في الضفة الغربية. أما مسألة الدولة الفلسطينية، فماذا سيبقى منها من مظاهر سيادة إذا كانت لا تقوم على أرض متواصلة جغرافياً ولا ديمغرافياً وليس لها معابر تسيطر عليها بين الكانتونات المعزولة، وليس لها حدود دولية ولا معابر خارجية أو مطارات أو أجواء تتحكم فيها كسائر الدول، ولا موارد طبيعية تستطيع استغلالها؟

هذا السيناريو الذي حسمته إسرائيل من خلال بناء الجدار، لم ولن توفره أي عملية تسوية سياسية، ولذلك يعتبر ما قامت به هو حل نهائي سيُفرض على أي طرف فلسطيني يود العودة إلى عملية التسوية، كما سيُفرض واقعياً على أي حكومة إسرائيلية متشددة كانت أم معتدلة؛ إذ إن هذه المسارات والتصورات التي فرضها الجدار لا تحظى بدعم شارون وحكومته فحسب، بل تحظى بدعم منقطع النظير داخل إسرائيل من قبل القوى اليمينية واليسارية على حد سواء.

والأكثر من ذلك أن فكرة الفصل وبناء الجدار تحظى بتأييد الغالبية العظمى من الرأي العام الإسرائيلي، فقد أظهرت عدة استطلاعات للرأي أن ما يزيد على 80٪ يؤيدون فكرة الفصل وبناء جدار لهذه الغاية.[28] وقد كان لسيطرة الجيش والمحللين العسكريين على الإعلام دور كبير في "هندسة الفكرة" وخلق دعم كبير لها من قبل الرأي العام.[29]

ويمكن استثناء ثلة قليلة داخل إسرائيل تعترض على مسار الجدار ومصادرته لنحو 50٪ من أراضي الضفة الغربية، ولكنها لا تعترض على فكرته ومبدئه، ومنها حركة السلام الآن التي قال مندوبها درور إتكيس أمام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بأنه «من حق إسرائيل بناء الجدار الفاصل لتحمي نفسها من وجه الإرهابيين، لكنه يتعين أن يكون مسار الجدار مطابقاً للخط الأخضر لتقليص المصاريف وقوات الجيش. . . إن مسار الجدار الفاصل وفق ما يقترحه شارون يضمن تكريس الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على امتداد أجيال قادمة». [30]

ويتضح مما تقدم أن شارون استطاع عملياً رسم خريطة تسوية مستقبلية سواء كانت أحادية الجانب أو مع أي طرف فلسطيني يقبل ما تم فرضه عليه مسبقاً. واتضح أن أي تعويل على تغير الرأي العام الإسرائيلي لإلزام أي حكومة إسرائيلية مستقبلية بإزالة الجدار والعودة إلى ما يسمى حدود عام 1967، هو افتراض غير واقعي.

الآثار الاقتصادية

تعتبر الضغوط الاقتصادية التي تقع على عاتق المجتمع الفلسطيني عامة، والسكان المجاورين للجدار على وجه التحديد من أكثر الآثار المباشرة التي يلمسها الفلسطينيون في حياتهم اليومية وأشدها.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار تأثير الجدار على السكان وسبل معيشتهم في الجزء الشمالي منه مثلاً والذي سيمتد حول مدن قلقيلية وطولكرم وجنين

وقراها في شمال الضفة الغربية، فإن ذلك سيوضح لنا حجم الكارثة التي تحل بالفلسطينيين وأرضهم وسبل رزقهم في كل الضفة الغربية؛ إذ يعيش حول الجدار في هذه المناطق حوالي 200 ألف فلسطيني، سيعزل حوالي 11,550 منهم من 16 قرية بين الجدار والخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية. وسوف يفصل الجدار بين حوالي 20,000 فلسطيني سيكونون شرق الجدار وبين أراضيهم الزراعية الواقعة غربه مما يحرمهم من مصدر رزقهم.[31] وحسب تقدير تقرير البنك الدولي المقدم لحكومتي الولايات المتحدة والنرويج فإنه «سيبقى 95,000 فلسطيني يقيمون بين الجدار والخط الأخضر عند إتمام بنائه، منهم 61,000 في منطقة القدس وحدها».[32]

وتعني مصادرة الأرض وتدميرها وتقييد الحركة منها وإليها فقدان حوالي 6500 وظيفة بالنسبة للفلسطينيين في هذه المناطق. وسوف تؤدي كذلك إلى حرمان الفلسطينيين من إنتاج 2200 طن من زيت الزيتون من الأراضي الواقعة غرب الجدار، ما عدا حوالي 50 طناً من الفواكه و100,000 طن من الخضروات. ولن يصل حوالي 10,000 رأس من الحيوانات العاشبة إلى مراعيها في تلك الأراضي.[33]

أما الأراضي الزراعية المصادرة في مجمل الضفة الغربية بسبب جدار الفصل فمعظمها مزروعة بالزيتون، وقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مساحتها بحوالي 62623 دونماً، تليها المحاصيل الحقلية 18522 دونماً، ثم المراعي 9800 دونم، ثم الحمضيات 8008 دونمات، انظر الجدول رقم (1).

الجدول (1)

مساحة الأراضي الزراعية (دونم) في التجمعات السكانية التي يمر بها جدار الفصل حسب المحافظة ونوع الاستخدام (آب/ أغسطس 2003)

المحافظة/ المنطقة	زيتون	حمضيات	لوزيات	محاصيل حقلية	بيوت بلاستيكية	مراعٍ	أخرى	المجموع
جنين	13934	0	123	9073	31	6741	26	29928
طولكرم	24701	2999	1615	4746	536	430	20	35047
قلقيلية	18788	4507	1126	2982	1271	2097	1462	32233
سلفيت	4300	500	500	369	70	300	1	6040
القدس	630	2	184	1352	6	212	36	2422
بيت لحم .	270	0	10	0	0	20	10	310
المجموع	**62623**	**8008**	**3558**	**18522**	**1914**	**9800**	**1555**	**105980**

المصدر : «جدار الفصل العنصري : أثر الجدار على التجمعات السكانية الفلسطينية»، موقع مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني على الإنترنت : http://www.pmo.gov.ps/arabic/wall/walleffect.asp. نقلاً عن : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التي يمر بها الجدار من أراضيها»، آب/ أغسطس 2003.

هذا وقد أثر الجدار كثيراً بالمنشآت الاقتصادية في المناطق التي يقترب منها بسبب الإجراءات الأمنية المشددة المفروضة عليها. ولكن التأثير الأكبر يقع على تلك المنشآت التي حشرها الجدار بينه وبين الخط الأخضر، حيث عزلها عن الضفة الغربية مما تسبب بأضرار كبيرة لهذه المنشآت والعاملين فيها بشكل مباشر، علاوة على الأضرار التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني عموماً، إذ إن عددها ليس بالقليل، حيث بلغت حتى آب/ أغسطس 2003 حوالي 750 منشأة، منها 473 منشأة في محافظة طولكرم وحدها، بينما بلغ عدد المنشآت المدمرة بشكل كلي 27 منشأة، انظر الجدول رقم (2).

الجدول (2)

عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة في التجمعات السكانية التي يمر فيها جدار الفصل حسب المحافظة

المحافظة/ المنطقة	عدد المنشآت داخل الجدار (ما بين جدار الفصل والخط الأخضر)	عدد المنشآت المدمرة بشكل كلي
طولكرم	473	22
جنين	217	5
قلقيلية	41	0
القدس	12	0
سلفيت	5	0
بيت لحم	2	0
المجموع	**750**	**27**

المصدر: المرجع السابق.

من جهة أخرى تمت إزالة وتدمير 100 بناية للفلسطينيين في هذه المدن الثلاث بحجة بناء الجدار، كانت معظمها تضم مخازن ومحلات تجارية تعتبر مصدر الرزق الوحيد لأصحابها، علاوة على هدم نحو 174 مخزناً و20 مصنعاً و16 منزلاً ومدرسة أساسية واحدة. وتعتبر بلدة جيوس في منطقة قلقيلية حالة حية وشاهدة على ما يمكن أن يعكسه الجدار من أثر على المجتمع الفلسطيني، فقد تم بالفعل مصادرة 72٪ من أراضيها و7 من الآبار الجوفية من مياهها، وذلك كله حتى أيار/ مايو 2003.[34]

وهناك كثير من الفلسطينيين كانوا يعملون في السنوات السابقة في إسرائيل فقدوا أعمالهم مع كثرة الإغلاقات التي تفرض على الضفة الغربية، ولذلك وجدوا أعمالاً ووظائف في رام الله لكنهم لا يستطيعون

جميعاً السكنى فيها، وبدلاً من ذلك يسكنون في مدنهم وبلداتهم القريبة. ولذلك أصبح كثير منهم بعد بناء الجدار غير قادر على دخول رام الله إلا بصعوبة بالغة وفي أيام محدودة، لذا منهم من فقد وظيفته، ومنهم من وجد أمامه أحد الخيارين التاليين "اسكن في رام الله، أو اترك العمل". [35]

وتقدر "الحملة المضادة لجدار الفصل العنصري" التي أعدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 تقريراً بشأن مسار الجدار، أنه في حال اكتمل بناء الجدار كله كما هو مخطط له، فإن 50٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية سيتأثرون به من خلال فقدان الأرض أو مصدر الرزق أو الاضطرار للعيش في كانتونات معزولة. [36]

من جهة أخرى فإن مستقبل الفلسطينيين الذين سيفصلهم الجدار عن بقية الضفة الغربية وسيحشرهم بينه وبين الخط الأخضر يلفه الغموض، فهم لن يتمكنوا من الذهاب إلى أي مدينة في الضفة الغربية للبيع أو الشراء أو الحصول على الخدمات الأساسية كالمدارس والعيادات الصحية التابعة للسلطة الفلسطينية والتي تقع في الجانب الآخر من الجدار. وفي المقابل وبينما ليس هناك جدار يفصلهم عن إسرائيل فإنهم إن تجاوزوا الخط الأخضر بهدف الحصول على عمل أو أي خدمة أساسية اعتبر وضعهم غير قانوني. وفي الوقت نفسه ليس هناك خطة حتى الآن لضمهم أو تحويلهم إلى مواطنين إسرائيليين كحال عرب 1948.

وهناك مئات العائلات الفلسطينية التي تعتمد على القطاع السياحي كمصدر للدخل سوف تتضرر، نتيجة تضرر العشرات من الآثار والمواقع

التاريخية والأثرية الفلسطينية بسبب بناء الجدار والأعمال الإنشائية المرافقة له، وبسبب فصل القدس عن بيت لحم بوصفهما أهم المعالم السياحية التي يقصدها السياح بشكل ملحوظ.

وتعتبر حالة قلقيلية شاهداً على الضرر الواقع على المدن الفلسطينية بسبب الجدار؛ إذ صودرت أجزاء كبيرة جداً من أراضيها وطوقها الجدار من كل الجهات، وهي التي تعتبر المنتج الأكبر للفواكه والخضروات في الضفة الغربية والمزود الأساسي لها، وبالتالي تعتمد النسبة الكبرى من سكانها على الزراعة. وحسب بيانات مكتب الإحصاءات الفلسطيني فإنه قبل عام 2000 بلغت نسبة البطالة 16٪، في حين بلغت في عام 2002 حسب اتحاد العمال في قلقيلية 70٪. [37] ولنا أن نتخيل الضرر المباشر الذي لحق بسكان المدينة، والذي كان الجدار أهم عوامله.

وفي دراسة أعدها الباحث محمد أبو الشيخ تبين أن مدينة قلقيلية تحتل المرتبة الأولى في عدد البوابات الموجودة على الجدار بحيث بلغ المجموع الكلي لبوابات الجدار من جنين حتى سلفيت 44 بوابة، تبلغ حصة قلقيلية من هذه البوابات 22 بوابة. ويوضح الباحث أن سبب هذه النسبة المرتفعة هي أن مدينة قلقيلية وقراها الجنوبية والشمالية حاصرها الجدار بشكل لم يسبق له مثيل بحيث أصبح على كل قرية بوابة، كما أن معظم أراضي قلقيلية الزراعية أصبحت مناطق معزولة خلف الجدار، فطول الجدار الذي يلف المدينة بشكل مباشر 14 كم، فيما يبلغ طوله بشكل متعرج في المحافظة 38 كم وهذه المسافات تشكل أسيجة وجدراناً أسمنتية وخنادق. ويصف الباحث البوابة قائلاً: البوابة هي عبارة عن ثلاث بوابات في بوابة

واحدة؛ فالجهة المقابلة للمنطقة العربية سواء كانت هذه المنطقة مدينة أو قرية عليها جسر حديدي بعرض البوابة يتم إزاحته جانباً ليتمكن المزارع من المرور، أما البوابة الرئيسية في وسط الجدار فهي بوابة معدنية وأسيجة كهربائية وتكون بعرض الطريق حوالي ثمانية أمتار، أما البوابة الثالثة من جهة المزارع فهي عبارة عن طوق معدني وعليه شبك أبيض.[38]

وعلى الصعيد نفسه فإن هذه البوابات لا يمكن لأي شخص المرور من خلالها إلا لمن يحمل تصريحاً صادراً عما يسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية التي اعتبرت المنطقة المعزولة منطقة تماس. وخلال تشرين الأول/ أكتوبر 2003 كانت نسبة المزارعين الذين تسلموا تصاريح مرور 10٪، ووصفت هذه التصاريح بأنها تصاريح زراعية أو التصاريح الخضراء. وإمعاناً في الإذلال للمواطن الفلسطيني يمنع المزارع حامل التصاريح من المرور عبر بوابة تحمل رقماً مغايراً عن الرقم الموجود على التصريح. وتكون هذه البوابات دائماً مغلقة ولا تفتح إلا ثلاث مرات في اليوم ولمدة ربع ساعة لكل مرة.[39]

وفي هذا الصدد فإنه في عموم الضفة الغربية تواجه التجمعات السكانية التي يمر جدار الفصل من أراضيها عوائق تتعلق بتقييد حرية الحركة والتنقل، مما يشل مظاهر الحياة الطبيعية ويعطل مصالح الناس ويضر بها إضراراً كبيراً. وتتنوع هذه العوائق بين تأخير عبور الحواجز وتعيين مواعيد محددة وقليلة للتنقل ووضع شروط لعبور الناس وحاجاتهم كتحديد سن الشخص وتحديد نوعية المواد والبضائع التي يمكن المرور بها، وغير ذلك.

الآثار الاجتماعية

تعتبر المجموعات السكانية التي تقطن بالقرب من الجدار أو بينه وبين الخط الأخضر الأكثر تضرراً من الناحية الاجتماعية. فالقيود المفروضة على الحركة نتيجة سياسة الإغلاق المتكررة وحظر التجول ووجود الأسلاك الشائكة سوف تؤدي إلى زيادة البطالة والفقر، وإلى تقطيع الأواصر الاجتماعية بين الناس، وتزيد المشكلات الصحية، علاوة على الآثار النفسية الخطيرة التي تتركها على الفرد والعائلة والمجتمع الفلسطيني.

ويمكن أن نجمل أهم الانعكاسات الاجتماعية على المجتمع الفلسطيني نتيجة بناء جدار الفصل بالآتي: [40]

تقطيع الأواصر الأسرية والعلاقات الاجتماعية بين الناس: سوف يؤدي الجدار إلى إعاقة العلاقات الاجتماعية بين أولي القربى من المجموعات السكانية القاطنة حوله، حيث إن أفراد العائلة الواحدة ربما لن يتمكنوا من التحرك بيسر وسهولة في زياراتهم المتبادلة وفي تواصلهم، كما ستقل إلى درجة كبيرة اجتماعاتهم الأسرية والعائلية. أما العلاقات الاجتماعية المتجذرة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر فسوف يمزقها الجدار، حيث كان التواصل سابقاً وارداً، خصوصاً وأن بعض القرى الفلسطينية مقسمة إلى جزأين؛ جزء في أراضي عام 1967 والجزء الآخر في أراضي عام 1948.

تهديد نمط الحياة القروية: إن نمط الحياة القروية المرتبط بالزراعة والتشبث بالأرض ومواردها والسائد منذ آلاف السنين، سيكون مهدداً بفقدان ميزته وخاصيته، وسوف تؤدي مصادرة الأراضي وقطع تواصل الناس مع أرضهم وزرعهم ومائهم، إلى تحول أعداد كبيرة منهم إلى البطالة وفقدان مصدر رزقهم تماماً، أو إلى العمل بأجور زهيدة في إسرائيل، إن سُمح لهم بذلك!

إحساس الفلسطينيين بالعيش تحت التهديد الدائم بالجوع، وفي ظل حياة يمكن أن يكون أفضل وصف لها أنها في سجن مفتوح؛ فما الذي يمكن أن نتصوره في الحياة التي تخضع بشكل دائم للمراقبة من قبل جنود مدججين بالسلاح ولديهم صلاحيات كاملة بإطلاق النار على الفلسطينيين في أي وقت تحت ذريعة تهديد الأمن؟ وتعتبر الدوريات العسكرية والكاميرات من أكثر مظاهر الحياة وجوداً بالقرب من الجدار. وماذا يبقى من حياة السجن كحقيقة واقعة مادام الفلسطينيون الذين يعيشون بالقرب من الجدار أينما نظروا من منازلهم أو نوافذ مدارسهم رأوا حائطاً على علو ثمانية أمتار محاطاً بالخنادق والأسلاك الشائكة؟

الافتقار للرعاية الصحية: إن تقييد الحركة وقطع التواصل بين المناطق المختلفة، بما في ذلك بين القرى وبين المدن القريبة منها، سيؤثر بدرجة كبيرة على عدم توافر جميع أنواع الخدمات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تزداد المشكلات الصحية مثل سوء التغذية خصوصاً لدى الأطفال، فقطع الناس عن مصادر مياههم

مثلاً يتوقع أن يؤدي الدور الأكبر في انتشار الأمراض وسوء التغذية، مما يسبب مشكلات إضافية للمجتمع الفلسطيني.

عرقلة العملية التعليمية: كما أن حق التعليم من المرحلة الأساسية وحتى المرحلة الجامعية سيكون مهدداً بشكل مباشر بسبب القيود المفروضة على الحركة. فالطلاب سوف يواجهون مشكلات وعوائق كثيرة قبل الوصول إلى مدارسهم - إن استطاعوا الوصول - أما المدرسون وأساتذة الجامعات فسوف يواجهون أيضاً عراقيل عديدة في الوصول إلى المدارس والجامعات. ولعل مشكلة وصول الطلاب والأساتذة إلى الجامعات هي من أكثر المشكلات التي لا يمكن تجاوزها بسهولة؛ فمن المعلوم أن طلاب المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية ربما يستطيعون الالتحاق بالمدارس القريبة من قراهم أو المدن القريبة، لكن بالنسبة للجامعات فالأمر يختلف، إذ إن عدد الجامعات محدود، وهي متوافرة في مناطق محدودة، وبالتالي فالطلاب يأتونها من جميع مناطق الضفة الغربية، بينما الأساتذة ونتيجة انحصار عملهم بالتخصصات التي يحملونها فربما يقيم أستاذ يحمل تخصصاً معيناً في الخليل جنوباً ويعمل في الجامعة الوطنية في نابلس شمالاً لأن الجامعة تحتاج إلى هذا التخصص وهو بالطبع يحتاج إلى الجامعة التي يتوافر فيها تخصصه، فكيف يمكن له الوصول إليها مع وجود الجدار والحواجز وتقسيم الضفة إلى كانتونات معزولة؟

الحرمان من الوصول إلى الأماكن المقدسة: لقد عرقلت إسرائيل المسلمين والمسيحيين من الوصول بحرية إلى الأماكن المقدسة

الإسلامية والمسيحية في القدس وبيت لحم منذ عشرات السنين، ولكن الوضع في الوقت الراهن يختلف عن أي وقت مضى، حيث لا يستطيع في معظم الأوقات الوصول إلى المقدسات إلا ثلة قليلة من الفلسطينيين المقيمين في القدس وبيت لحم، فما بالك مع بناء الجدار حول القدس الشرقية وتطويقها بالكامل؟ كيف يمكن للفلسطينيين الوصول إلى المسجد الأقصى وقبة الصخرة أو كنيسة القيامة؟ إن حرمان الناس من تأدية عباداتهم وشعائرهم الدينية يعتبر وفق الشرائع السماوية والقوانين الدولية اعتداء على حق من الحقوق المضمونة للإنسان، كما سيبين المحور التالي.

ويخشى أن تؤدي هذه التأثيرات الاجتماعية المتعمدة والمفروضة على الناس إلى دفعهم نحو الهجرة وترك وطنهم وأرضهم ومزارعهم وممتلكاتهم، خصوصاً وأن الأعباء يصعب تحملها، فكيف إذا أضيفت إليها الأعباء الاقتصادية والسياسية وغيرها التي لا يشعر بها إلا هؤلاء الذين يقعون تحت وطأتها؟

موقف القانون الدولي من بناء جدار الفصل في الضفة الغربية

اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية غير شرعي ويتناقض مع القانون الدولي، وذلك في قرار نص على التالي: «تطلب الجمعية العامة من

إسرائيل وقف بناء الجدار وإزالة ما تم بناؤه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاء داخل القدس الشرقية وحولها، والتي تبعد عن خط الهدنة لعام 1949 وتتعارض مع المواد ذات الصلة في القانون الدولي». [41]

وفي 8 كانون الأول/ ديسمبر 2003 عقدت الجمعية العامة جلسة طارئة بعد أن أشار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير صدر في 28/ 11/ 2003 توضيحاً لموقفه من الجدار بأن «لإسرائيل حق الدفاع عن مواطنيها ولكن على ألا يتعارض ذلك مع القانون الدولي.. إن إسرائيل لم تذعن لطلب الجمعية العامة السابق، الذي طلب وقف بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإزالته». [42] وأضاف بأن «بناء الجدار في الظروف الراهنة لا يمكن النظر إليه إلا بوصفه عملاً غير إيجابي.. وسيزيد من معاناة الفلسطينيين». [43]

وتبنت الجمعية العامة في جلستها تلك قراراً آخر بشأن الجدار تطلب بموجبه من محكمة العدل الدولية في لاهاي «إبداء الرأي بشأن العواقب القانونية لبناء إسرائيل حاجزاً فاصلاً في الضفة الغربية». [44] وقد أيد القرار 90 دولة واعترض عليه 8 دول وامتنعت 74 دولة عن التصويت. وقد عبرت الجمعية العامة في هذا القرار عن «القلق البالغ بشأن بدء بناء الجدار والاستمرار في بنائه داخل الضفة الغربية وحول القدس الشرقية، الأمر الذي يشتت آلاف المدنيين، ويؤدي بالأمر الواقع إلى ضم أراض واسعة». [45]

وفي التاسع من تموز/ يوليو 2004 قررت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بإجماع أعضائها الـ 15 «اختصاصها في النظر في

القضية»، كما قررت بأغلبية 14 صوتاً مقابل صوت معارض وهو للقاضي الأمريكي توماس بورغنتال ما يلي تحت بند "الآثار القانونية لإخلال إسرائيل بالتزاماتها" أن «إسرائيل ملزمة بالامتثال للالتزامات الدولية التي أخلت بها بتشييدها للجدار . . . إسرائيل ملزمة بإنهاء إخلالها بالتزاماتها الدولية . . . الالتزام بوقف أعمال تشييد الجدار على الفور وبهدمه فوراً والقيام على الفور بإلغاء أو إبطال القوانين واللوائح المتصلة بتشييده، باستثناء ما يتعلق منها بامتثال إسرائيل لالتزامها بالتعويض عن الأضرار الناجمة . . . إسرائيل ملزمة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين تأثروا بتشييد الجدار» .[46]

ونلاحظ أن هذه الفتوى قد جاءت بصيغة الإلزام لإسرائيل بالقيام بعدد من الخطوات العملية، وذلك يعبر عن وضوح القضية المنظورة وأن الحق فيها بيّن دون التباس، كما يلاحظ بأن الفتوى جاءت بأحكام بهدف حل المشكلة المراد تسويتها من جذورها، فقد جاءت الأحكام الواردة في الفتوى قطعية وتمس لب المشكلة، وهي إزالة هذا الجدار، ليس هذا فحسب، بل يجب على إسرائيل أن تقوم بالهدم مع ما يتكلفه ذلك مادياً، ثم تعويض جميع الذين تضرروا من أعمالها المخلة بالتزاماتها الدولية.

كما أن فتوى محكمة العدل الدولية لم تذكر أحكاماً متعلقة بإسرائيل فقط، بل شملت جميع دول العالم بضرورة الالتزام بأحكام تمس الالتزامات الدولية لهذه الدول بوصفها دولاً أعضاء في الأمم المتحدة ومصدقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فقد ورد في النص الحرفي للفتوى ما يلي تحت بند "الآثار القانونية بالنسبة لما عدا إسرائيل من الدول"

بضرورة «التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن تشييد الجدار وبعدم تقديم أية معونة أو مساعدة في الإبقاء على الوضع الذي نشأ عن هذا التشييد. التزام جميع الدول، مع احترامها للميثاق والقانون الدولي، بالعمل على إنهاء أي معوق، ناشئ عن تشييد الجدار، يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير. التزام جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة، مع احترامها للميثاق والقانون الدولي، بالتأكد من امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي كما يتمثل في تلك الاتفاقية. ضرورة نظر الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن في الإجراءات الأخرى التي يلزم اتخاذها لإنهاء الوضع غير القانوني الناشئ عن تشييد الجدار والنظام المرتبط به، مع أخذ الفتوى في الاعتبار كما ينبغي».[47]

ومما جرى تأكيده أيضاً في نص الفتوى سابقاً هو التشديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأن هذا الجدار يمثل عائقاً في سبيل تحقيق ذلك الحق. كما يلفت الانتباه تأكيد المحكمة بضرورة نظر الأمم المتحدة في الإجراءات اللازم اتخاذها لإنهاء الوضع القانوني الناشئ عن تشييد الجدار، أي اتخاذ إجراءات عملية تلزم إسرائيل بتنفيذ ما ورد في هذه الفتوى بعد تبني ما جاء فيها كقرارات دولية ملزمة.

وفي تقرير شامل لها عن جدار الفصل في الضفة الغربية أوضحت منظمة العفو الدولية الحقوق الأساسية التي أوجبها القانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان للأرض والشعب اللذين يقعان تحت الاحتلال، وبينت في هذا التقرير بشكل أساسي المواقف القانونية المتعلقة

بحقوق الفلسطينيين التي انتهكتها إسرائيل من خلال بناء جدار الفصل. وكان موقف المنظمة بأنه «طالما أن الجدار يقوم على أراضي الضفة الغربية فهو إجراء ينتهك القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان بشكل واضح، فأي إجراء تتخذه إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بحجة الأمن يجب أن ينسجم مع تعهداتها إزاء القانون الدولي».[48]

وقد أشار تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن هناك مجموعتين من الأطر القانونية التي تحكم إدارة إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، هما: القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتضمن كل منهما مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي تحكم تصرفات وإدارة السلطة المحتلة.

أولاً: القانون الدولي الإنساني[49]

حسب القانون الدولي فإن على السلطة المحتلة أن تدير الأراضي المحتلة من دون أي تغييرات جوهرية للوضع القائم. وفي الوقت نفسه عليها ضمان حماية الحقوق الأساسية للسكان في المناطق المحتلة. وتعتبر الفكرة الأساسية من ذلك أن الاحتلال هو فترة انتقالية محدودة ويجب أن يكون أحد أهم أهداف السلطة المحتلة تمكين السكان الخاضعين للاحتلال بأن يعيشوا حياة عادية بأكبر قدر ممكن، وأن يتمتع هؤلاء السكان بمعاملة إنسانية (حسب المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة).

وتحظر المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة على السلطة المحتلة أن تدير الممتلكات الخاصة والعامة، كما تمنع المادة 55 من قوانين لاهاي الدولة

المحتلة من تغيير شخصية وطبيعة الأراضي المحتلة إلا لحاجات أمنية ولمصلحة السكان المحليين. والأكثر من ذلك أن المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة تعتبر إجراءات العقاب الجماعي بحق السكان المدنيين أمراً محظوراً.

وفي ضوء ذلك فإن الجدار في موقعه الحالي يسبب أذى شديداً لعدد كبير من الفلسطينيين، ولا يعتبر ما تم بناؤه من الجدار في الأراضي الفلسطينية ضرورة أمنية، وليس ذلك في مصلحة السكان الفلسطينيين.

ثانياً: القانون الدولي لحقوق الانسان

بوصف إسرائيل عضواً موقعاً على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، فإنها قد تعهدت باحترام وحماية وضمان الحقوق الواردة في الاتفاقية لجميع الأشخاص الذي يقعون تحت سيطرتها أو يتبعون لنطاق سلطتها. وقد جادلت إسرائيل على نحو دائم بأن التزاماتها بالاتفاقيات الدولية الإنسانية لا تتضمن الأشخاص في المناطق المحتلة. ولذلك فإن موقفها ليس مقبولاً وفق أي من اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.[50]

ويمكن رصد بعض انتهاكات إسرائيل للمواثيق والاتفاقيات الدولية من خلال بنائها للجدار بالآتي:[51]

- يعتبر "عدم التمييز" المبدأ الأساسي في العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت إسرائيل عليها وتعهدت باحترامها، ومنها الاتفاقية الدولية للتخلص من جميع أشكال التمييز العنصري،

والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (المادة 2 الفقرة الأولى)، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 2 الفقرة الثانية). وحسب هذه الاتفاقيات يعتبر الجدار والإجراءات المصاحبة له والمفروضة على الفلسطينيين من صلب التمييز. فالجدار والإجراءات المصاحبة له تستهدف الفلسطينيين - بوصفهم فلسطينيين - وتفرض على السكان بشكل جماعي وليس على أفراد محددين بوصفهم يشكلون تهديداً للأمن.

- تضمن المادة 12 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الحق في حرية الحركة. وبذلك تعتبر مصادرة الأراضي وتدميرها وتطويق مناطق كاملة من جميع الجهات كنتيجة لبناء الجدار انتهاكاً لهذا الحق وحرماناً للفلسطينيين من الوصول إلى أرضهم وأماكن عملهم، وأماكن الخدمات التعليمية والصحية وخدمات أخرى أساسية.

- توجب المادة 6 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إسرائيل اتخاذ خطوات لحماية وضمان حق الفلسطينيين بالعمل بحرية لكسب قوتهم، في الوقت الذي نجد أن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين قد فقدوا مصادر رزقهم وحرموا من أعمالهم ووظائفهم بسبب مصادرة الأرض أو عدم الاستطاعة بالوصول إليها أو عدم التمكن من الوصول إلى أماكن العمل.

- تفرض المواد 10 و11 و13 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إسرائيل منح الحماية والمساعدة بأكبر قدر ممكن للأسرة في المناطق الخاضعة لنطاق سلطتها بوصفها الوحدة

الأساسية والطبيعية في المجتمع. وتعتبر الأسرة والعائلة في المجتمع الفلسطيني الهيكل الأساسي للتفاعل الاجتماعي والعاطفي. ومع ذلك، فقد حرمت إسرائيل بواسطة بناء الجدار وتطويق مناطق عديدة والحيلولة دون التواصل الجغرافي العائلات والأقرباء من التواصل. علاوة على ذلك، يحتاج الأقرباء إلى أذونات خاصة من أجل زيارة أقرباء لهم أو حتى بعض أفراد الأسرة ذاتها إذا كانوا يقطنون على جانبي الجدار الذي فصل جزأي القرية الواحدة في مناطق عديدة.

فضلاً عن كل ما تقدم، فقد أورد مندوب جنوب أفريقيا في كلمة دولته أمام محكمة العدل الدولية التي انعقدت بخصوص قضية جدار الفصل في شباط/ فبراير 2004، أن الأمم المتحدة كفلت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأكدت عليه في مناسبات وقرارات عديدة،[52] وحيث إن تقرير المصير لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم الأرض التي يمارس عليها هذا الحق، كما أشار إلى ذلك تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بأن «الناس يمكن فقط أن يمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم ضمن أرض محددة»، فإن مصادرة الأرض الفلسطينية من خلال بناء جدار الفصل تتعارض بشكل خطير مع حق الفلسطينيين في تقرير المصير لأنها تنتقص بشكل جوهري من الوضع الحقيقي لوحدة تقرير المصير.[53]

وبعد تبيان الانتهاكات الإسرائيلية الكثيرة للقانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال قضية جدار الفصل فقط، يمكن إدراك السبب الذي حدا بإسرائيل إلى رفض تقديم مرافعتها إلى محكمة العدل الدولية التي تنظر القضية لإبداء الرأي القانوني. واكتفى الطرف

الإسرائيلي في أول رد له على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبنته في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2003 التذرع بحجج واهية لا علاقة لها مباشرة مع القضية المنظورة؛ فقد علق مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي رعنان غيسن بالقول «هذه محاولة لنزع الشرعية عن حق الشعب اليهودي بأن تكون لهم دولة يهودية يستطيعون الدفاع عنها». [54]

أما رد الحكومة الإسرائيلية الرسمي على طلب المحكمة بالترافع أمامها في لاهاي فقد كان إعلان مقاطعة جلساتها وعدم الحضور بوصف «المحكمة ليس لها سلطة لعقد جلسات استماع بشأن السياج». [55] وكان ذلك بناء على نصيحة قدمها فريق قانوني إسرائيلي كلفته الحكومة بإفادتها بالرأي حول القضية، فكان جوابه «حضور إسرائيل الجلسات سيضفي شرعية على القضية المنظورة التي تعتبر قضية سياسية وخارج نطاق سلطة محكمة العدل الدولية». [56]

وحيث إن إسرائيل تدرك أنها في حالة انتهاك خطير للقانون الدولي ببناء الجدار فقد آثرت عموماً تجاهل القرارات والقوانين الدولية، وعوضاً عن ذلك استكمال سياساتها ومخططاتها بشكل اعتيادي وهي متأكدة تماماً من عدم اتخاذ إجراءات عملية بحقها من قبل المجتمع الدولي، كما هي حال عشرات القرارات الصادرة ضدها منذ نشأتها.

أما الطرف الفلسطيني الذي تقع على كاهله الآثار السلبية الجسيمة بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لالتزاماتها الدولية بوصفها سلطة محتلة، فقد أعد مرافعة شاملة أمام محكمة العدل الدولية، ركزت بصورة أساسية

في بدايتها على نقض ادعاء إسرائيل بأن هدف الجدار أمني فقط، كما ركزت تالياً على ذكر القضايا الأساسية التي مست القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بشكل مباشر لا لبس فيه.

فقد جاء في الفقرتين الثالثة والرابعة من مرافعة الوفد الفلسطيني الرسمي إلى المحكمة برئاسة ناصر القدوة السفير الفلسطيني الدائم لدى الأمم المتحدة أن «هذا الجدار يبنى في معظمه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ليس شأناً أمنياً، بل هو جدار يكرس الاحتلال ويضم بالأمر الواقع مناطق شاسعة من الأرض الفلسطينية.. هذا الجدار في حال إتمامه سوف يترك فقط نصف الضفة الغربية للفلسطينيين ليعيشوا في مناطق معزولة وغير متواصلة ومحاطة بالجدران.. وقد أدى بالفعل حتى الآن إلى تهجير مدنيين فلسطينيين عن أراضيهم وبيوتهم، وإلى حبس آلاف الفلسطينيين بين الجدار والخط الأخضر». [57]

وخصص الفقرة الخامسة من المرافعة لبعض الآثار التي يحدثها الجدار على القدس الشرقية، والتي تعتبر انتهاكات واضحة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، حيث قال «لم يعترف المجتمع الدولي أبداً بضم إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية.. إن مسار الجدار يظهر بوضوح تكريس هذا الضم غير القانوني. إن الجدار سوف يسبب أذى إنسانياً جسيماً لسكان المدينة الفلسطينيين، وهو يعزل المدينة عن بقية الفلسطينيين ويمنع وصولهم إلى المدينة والأماكن المقدسة فيها». [58]

ومع ذلك، يبدو أن الفلسطينيين يدركون أن هذه المرافعة وغيرها لن تقدم لهم حلاً عملياً، ولن ينتج عنها ما يردع إسرائيل عن استكمال بناء

الجدار، فضلاً عن إزالته. لذلك نجد أن المرافعة ذاتها تضمنت ما يشي بذلك حيث جاء في الفقرة الثامنة منها أن «مجلس الأمن الدولي فشل في متابعة تطبيق قراراته واتخاذ إجراءات ضرورية لضمان تنفيذها كما فشل بشكل متواصل في منع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ذاته. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو استخدام الفيتو أو التهديد باستخدامه من قبل أحد الأعضاء الدائمين في المجلس».[59]

ويستنتج من استدراك الطرف الفلسطيني في الفقرة السابقة أن إسرائيل مادامت تحوز على دعم كامل ومطلق من قبل أكبر وأهم عضو في مجلس الأمن الدولي، فلن تشعر بحرج في تجاهل القرارات الدولية والاستمرار في سياستها المعتادة. ولعل ذلك ما جعل شخصية أكاديمية مشهورة مثل نعوم تشومسكي أن يصل إلى نتيجة واقعية - قبل صدور قرار محكمة العدل الدولية - بقوله: «على الأغلب ستنتهي مرافعات لاهاي إلى رأي يفيد بعدم قانونية الجدار، وهذا لن يغير شيئاً. إن أي فرصة حقيقية لتسوية سياسية تعتمد على الولايات المتحدة».[60]

ورأي تشومسكي يستند إلى تجربة طويلة ومتابعة حثيثة لمنهج الولايات المتحدة في تعاملها مع إسرائيل واستخدامها كل السبل الممكنة لتجنيبها فرض أي عقوبات دولية، بل دعمها غير المحدود سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وفي جميع الأحوال سواء كانت في حالة اعتداء وخرق للقانون الدولي أو في الظروف العادية، فهي بالنهاية حليفها الاستراتيجي.

وهكذا، فإن محاولات استصدار مزيد من القرارات الدولية، لن يغير من الواقع شيئاً، رغم محاولات الفلسطينيين الحثيثة في استنفاد السبل المتاحة لعرقلة الجدار، فبعد أن صدر قرار محكمة العدل الدولية في التاسع من تموز/ يوليو 2004، قد يلجأ الفلسطينيون إلى مجلس الأمن، ولكن يتوقع أن تعارض الولايات المتحدة طرحه في المجلس، وإن طرح فالأغلب أن تستخدم الفيتو ضد أي قرار يدين إسرائيل. وقد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم من جهته أن بلاده سترفض أي قرار لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار. وأكد عقب لقائه مسؤولين أمريكيين بينهم مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس أن إسرائيل ترفض تدخل أي جهة بشأن الجدار. وتسعى إسرائيل للحصول على تأكيد بأن واشنطن ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار محتمل مناهض لإسرائيل بالأمم المتحدة، بعد صدور رأي محكمة العدل الدولية بلاهاي ضدها. [61]

ورغم ذلك كله، فالجدار يجري بناؤه على قدم وساق، وسوف تفرضه إسرائيل، في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، كأمر واقع، ولعل غاية المنى لمن يفاوض من الفلسطينيين مستقبلاً أن يطلب من إسرائيل تسوية هذه المعضلة التي أصبحت ورقة إضافية في يدها، بالتالي قد تقوم الأخيرة بإزالة أجزاء بسيطة تبلغ بعض الكيلومترات، كما حدث أن فعلت من قبل حين قالت في شباط/ فبراير 2004 بأنها ستلغي حوالي 80 كم من مخطط الجدار، رغم أنها قد تعود وتعلن خططاً إضافية جديدة، أو كما قررت المحكمة الإسرائيلية العليا في 30 حزيران/ يونيو 2004 اعتبار 30 كم من

جدار الفصل حول القدس غير قانونية وتمس بحياة المواطنين الفلسطينيين،[62] وبذلك تدعي إسرائيل وسوف تدعي في المستقبل بأنها تقدم تنازلات مؤلمة، وعلى الطرف المقابل تقديم تنازلات مؤلمة أيضاً. ولكن ماذا تبقى في جعبة القيادة الفلسطينية كي تقدم تنازلات بعد أن ضمن الجدار لإسرائيل ضم المستوطنات والقدس وأحواض المياه الرئيسية ونصف الضفة الغربية؟

الخاتمة

لم يكن جدار الفصل سوى وسيلة واحدة من سلسلة طويلة من الوسائل والخطط الإسرائيلية التي ابتدعتها واتبعتها إسرائيل منذ عام 1967 بهدف مصادرة وضم نحو نصف أراضي الضفة الغربية ومعظم مواردها الطبيعية. فقد كان لبناء المستوطنات، والطرق الالتفافية - التي تخترق وتحيط بالضفة الغربية من كل الاتجاهات - والقواعد العسكرية وحواجز التفتيش والمناطق العسكرية المغلقة، نتائج على أرض الواقع صادرت إسرائيل بموجبها الأراضي الخصبة والمناطق التي تختزن الجزء الأكبر من موارد المياه والمناطق الاستراتيجية، وحولت الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة عن بعضها لا تواصل بينها وغير قابلة للحياة على المدى البعيد.

لقد بينت الدراسة خطأ القول الذي يذهب إلى أن جدار الفصل سوف يحدد على أرض الواقع حدود إسرائيل حسب حدود عام 1967، وهو على كل حال رأي غير واقعي، لأن إسرائيل التي تقوم بتشييده لا يمكن أن تفرض على نفسها و "بأموالها" حلاً يحدد الحدود التي طالما رفضت

العودة إليها. بل الحقيقة أن الجدار يمكن أن يعتبر نكسة ثالثة من دون حرب تقليدية هذه المرة، تضاف لنكبة عام 1948 ونكسة عام 1967، بوصفها تتشابه معهما – وإن بدرجات متفاوتة – بالمحصلة النهائية.

إن ما أوضحته هذه الدراسة من آثار سلبية وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني، ما هي إلا مجرد أمثلة قليلة عن واقع مرير مازال يتشكل ويعيشه الفلسطينيون يومياً. وإن دراسة الآثار الواقعة عليهم بالتفصيل تحتاج إلى كم هائل من الصفحات، وإلى دراسات ميدانية تنقل تفاصيل المعاناة اليومية لفئات مختلفة من المتضررين من الجدار؛ فهناك فئة قد عزلها الجدار تماماً عن بقية المجتمع الفلسطيني وحشرت بينه وبين الخط الأخضر، فلا دخول ولا خروج إلا بأذونات معدودة، فضلاً عن مستقبل غامض يتهددها. وهناك فئة شطر الجدار بلداتها وقراها إلى نصفين، نصف خلف الجدار ونصف أمامه، كما أن كبيراً من أراضيها وممتلكاتها صودر ليقام الجدار وملحقاته عليها. وفئة ثالثة فصلها الجدار عن التواصل مع أراضيها التي تعتبر مصدر رزقها، وفئة رابعة منعها الجدار من الوصول إلى أماكن عملها، ومدارسها وجامعاتها. وهناك فئات إضافية لا يمكن حصرها بسهولة قد تضررت نتيجة بناء الجدار، علماً بأن بعض الفلسطينيين يجمع بين فئتين أو أكثر مما سبق.

يمكن الاستنتاج بعد ذلك كله أن الجدار لا يمكن اعتباره إلا كارثة كبرى خطيرة حلت بالفلسطينيين، وما الآثار الناتجة عنه حتى الآن إلا جزء يسير من آثار مستقبلية أخطر على مجمل الوضع الفلسطيني يصعب التنبؤ بها.

الهوامش

1. الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (جمعية القانون)، «الإجراءات الإسرائيلية تخدم جدار الفصل العنصري» (القدس: جمعية القانون، 10 آذار/ مارس 2004). راجع هذا التقرير على الإنترنت:

http://www.law-society.org/new-docs/arabic/2004/mar/thewal-inas-new.htm.

2. انظر:

David Makovsky, "How to Build a Fence," *Foreign Affairs* vol. 83, no. 2 (March/April 2004): 52.

3. انظر:

Peter Lagerquist, "Fencing the Last Sky: Excavating Palestine after Israel's Separation Wall?" *Journal of Palestine Studies* vol. XXXIII, no. 2 (Winter 2004): 6.

4. Makovsky, op. cit., 52-53.

5. الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، مرجع سابق.

6. Makovsky, op. cit., 52-53.

7. Lagerquist, op. cit., 6.

8. الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، مرجع سابق.

9. Lagerquist, op. cit., 6-7.

10. Ibid., 7.

11. Ibid., 10 .

12. Makovsky, op. cit., 61 .

13. انظر:

Jonathan Rynhold, "Israel's Fence: Can Separation Make Better Neighbours?" *Survival* vol. 46, no. 1 (Spring 2004): 61.

14. الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، مرجع سابق.

15. Rynhold, op. cit., 62 .

16. ماجد كيالي، «خطة شارون للفصل»، انظر: موقع وزارة الإعلام الفلسطينية على الإنترنت: http://www.minfo.gov.ps/ar_op/24-12-03.htm .

17. المرجع السابق.

18. Lagerquist, op. cit., 9-15 .

19. Ibid .

20. انظر:

The Palestine Monitor, "Palestine Fact Sheets" (http://www.palestinemo nitor.org/factsheet/wall_fact_sheet.htm).

21. Lagerquist, op. cit., 9-15 .

22. Ibid .

23. *The Palestine Monitor*, op. cit. .

24. انظر:

Pengon, "The Apartheid Wall Campaign," Report no. 1 (Ramallah: November 2002) (http://www.pengon.org/wall/report1.html).

25. انظر:

Arnon Regular, "The World Bank: The Separation Fence Will Hurt Palestinians Immensely," *Ha'aretz* (May 18, 2003).

26. *The Palestine Monitor*, op. cit.

27. Lagerquist, op. cit., 9-15.

28. Makovsky, op. cit., 54; Rynhold, op. cit. 61; *Ha'aretz* (August 5, 2003).

29. Lagerquist, op. cit., 6.

30. صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية (16 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، انظر موقعها على الإنترنت:

http://www.arabynet.com/template/preview.asp?did=90304.en

31. انظر:

Pengon, "People and Livelihoods: The Wall in the North," (Ramallah: May 2003) (http://www.pengon.org/wall/fact-may-2003.pdf).

32. Regular, op. cit.

33. Pengon, "People and Livelihoods: The Wall in the North," op. cit.

34. Ibid.

35. انظر:

Amira Hass, "The Village against the Fence," *Ha'aretz* (February 11, 2004).

36. *The Palestine Monitor*, op. cit.

37. Pengon, "The Apartheid Wall Camaign," op. cit.

38. «قلقيلية تعاني ويلات الجدار والحصار . . وتفقد أسواقها وزبائنها من داخل الخط الأخضر»، انظر نص التقرير على الموقع الإلكتروني :

http://www.qudsway.net/akhbar/arshiv/2004/6-2004/b/report-6&19&17362.htm

39. المرجع السابق.

40. لقد اعتمدنا في تناول الانعكاسات الاجتماعية بشكل أساسي على تقرير المرجع الآتي، بالإضافة إلى تحليل المؤلف وإضافاته وتعليقاته العديدة على الوضع الاجتماعي الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل جدار الفصل، انظر :

Pengon, "The Apartheid Wall Camaign," op. cit.

41. انظر :

The UN General Assembly, Resolution no. A/ES-10/L. 15; A/RESEs-10/13 of 21 October 2003.

42. انظر :

United Nations Secretary-General Kofi Annan's Report, Document A/Es-10/248.

43. Ibid.

44. United Nations General Assembly, Press Release GA/10216, 8/12/2003.

45. Ibid.

46. محكمة العدل الدولية، «الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة»، الفتوى رقم ((A/ES-10/273، القائمة العامة رقم 131، في 9 تموز/ يوليو 2004، ص 4.

47. المصدر السابق.

48. انظر:

Amnesty International, "Israel and the Occupied Terrirtories: The Place of the Fence/Wall in International Law," AI Index: MDE 15/016/2004 (February 19, 2004). (http://web.amnesty.org/library/print/ENGMDE 150162004).

49. Ibid.

50. Ibid.

51. Ibid.

52. انظر:

Oral Statement Submitted by Government of the Republic of South Africa, International Court of Justice (The Hague, The Netherlands: February 23, 2004), Paragraphs 64, 65, 66. (http://www.gov.za/speeches/2004/04022409461002.php).

53. Ibid.

54. *Reuters*, 9/12/2003.

55. انظر:

"Israel to Snub Court on Barrier," (http://english.aljazeera.net, 12 February 2004).

56. Ibid.

57. انظر:

Nasser Al-Kidwa, "Palestine's Oral Statement Presented to the ICJ," (The Hague: February 25, 2004). (http://www.mofa.gov.ps/separation_wall/index.asp).

58. Ibid.

59. Ibid.

60. انظر:

Noam Chomsky, "A Wall as a Weapon," *New York Times* (February 23, 2004).

61. انظر موقع قناة **الجزيرة** القطرية على الإنترنت في 4/ 7/ 2004: http://www.aljazeera.net/ news/arabic/2004/7/7-4-2.htm.

62. آمال شحادة، «السلطة تطالب بإزالة جدار الفصل العنصري بالكامل بعد قرار محكمة إسرائيلية تعديل مساره جزئياً»، جريدة **الخليج**، العدد 9174 (الشارقة: 1 تموز/ يوليو 2004).

نبذة عن المؤلف

عمر أحمد علي: حاصل على بكالوريوس التربية عام 1990 ، كما حصل على دبلوم الصحافة والإعلام بالمراسلة من المملكة المتحدة عام 1995 .

يعمل في مجال التدريس في فلسطين منذ عام 1996 . وقد عمل باحثاً غير متفرغ مع عدد من مراكز البحوث والدراسات العربية منذ عام 1995 ، وكذلك في مجال الكتابة الصحفية للصحف والمجلات العربية والفلسطينية .

نشر له عدد من الدراسات ، منها : **مؤتمر مدريد ودلالاته السياسية** (1995) ، **والاتفاقيات العربية - الإسرائيلية وانعكاساتها المستقبلية** (1997) ، **واللاجئون الفلسطينيون وأمل العودة** (2001) ، **وموقع القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية** (2002) .

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي

11 .	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996
12 .	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 .	ماجد كيّالي	المشروع "الشرق أوسطي" : أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 .	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور : معالم محورية على الطريق
15 .	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 .	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 .	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 .	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 .	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 .	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي : المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 .	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل
22 .	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 .	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24 .	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم : برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25. محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26. ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني : من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27. صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989
28. فايز سارة	الجيش الإسرائيلي : الخلفية، الواقع، المستقبل
29. عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30. جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل : (دراسة استكشافية أولية)
31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32. هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية : الحجم والاتجاه والمستقبل
33. كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34. عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35. علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36. مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

.37	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
.38	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
.39	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
.40	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
.41	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل
.42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
.43	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية ـ التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
.44	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
.45	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
.46	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
.47	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
.48	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
.49	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
.50	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته ـ مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
.51	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا

52. عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي

53. جورج شكري كتن — العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها

54. علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

55. مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد

56. خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة

57. عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58. علي أسعد وطفة — واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية

59. هيثم أحمد مزاحم — حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999

60. منقذ محمد داغر — علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: (حالة دراسية من دولة عربية)

61. رضا عبدالجبار الشمري — البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة

62. خليل إسماعيل الحديثي — الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية

63. علي سيد فؤاد النقر — السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا

64. خالد محمد الجمعة — آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

65. عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67. الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68. عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69. علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70. أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية
71. حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72. سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73. أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74. محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75. مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76. تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77. أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة

78.	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
79.	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80.	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81.	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82.	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة
83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي: (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي

89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية ـ الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية و أحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد و نبيل محمد سليم	العلاقات التركية ـ الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية
97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيّار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية

101 .	محمد علي داهش و رواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي : الواقع ومتطلبات المستقبل
102 .	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية : دراسة ميدانية في سوريا
103 .	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104 .	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر 1974 ـ 1995
105 .	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي : نموذج تحليلي مقترح
106 .	عمار جفال	التنافس التركي ـ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107 .	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108 .	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109 .	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين فكرته ومراحله ـ آثاره ـ وضعه القانوني

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة:

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسخة واحدة، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش إيراد البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



قسيمة اشتراك في سلسلة
«دراسـات استراتيـجيـة»

الاســم : ________________________

المؤسسة : ________________________

العنــوان : ________________________

ص . ب : ____________ المـدينـة : ____________

الرمز البريدي : ________________________

الـدولـة : ________________________

هـاتـف : ____________ فـاكـس : ____________

البريد الإلكتروني : ________________________

بدء الاشتراك : (من العدد : ____________ إلى العدد : ____________)

رسـوم الاشـتـراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية ، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .

ISSN 1682-1203







